قانون القومية الإسرائيلى وتداعياته السياسية

حنان أبو سكين*

أقر الكنيست ما يعرف بقانون أساس إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودى فى يوليو ٢٠١٨ بعد نقاش كبير احتدم بين مختلف التيارات السياسية المتنوعة، وآثار هذا القانون فور إقراره موجة شديدة من المعارضة داخل إسرائيل وخارجها؛ لكونه يتطرق لمعالجة قضايا خلافية شائكة ويحتوى على بنود يرفضها الكثيرون من خارج الائتلاف الحكومى. وتناقش الورقة ذلك فى أربعة محاور، هى أولاً: سياسات الكنيست الإسرائيلى وتجريد الفلسطينيين من الحقوق، ثانيًا: مضمون قانون القومية ومراحل تشريعه، ثالثًا: تداعيات قانون القومية، رابعًا: المواقف بشأن إقرار القانون.

مقدمة

تتأسس الفكرة الصهيونية على إقامة دولة لليهود فى فلسطين تحظى بالاعتراف الدولى وقامت مجمل الأطروحة الصهيونية على قاعدة نفى المنفى والعودة إلى التاريخ والعودة إلى أرض إسرائيل– فلسطين، فنفى المنفى يقتضى تجاهلاً لتاريخ المنفى والشتات باعتباره يبعث على الألم والمرارة بسبب الاضطهاد والنبذ والحرمان، وبمجىء القرن التاسع عشر كان اليهود فى الشتات يتوزعون من اليمن وحتى نيويورك، أما العودة للتاريخ فتعنى العوده الى المفهوم التوراتى للتاريخ كمكون من مكونات الشعب اليهودى ووجدانه باعتبار أن تمسك اليهودى بيهوديته هو العامل الذى أسهم فى بقاء هوية الشعب القومية ومنعها من الاندماج والذوبان فى المجتمعات الأخرى المغايرة وفق المفهوم الصهيونى القائل بأنه لا يمكن فصل القومية عن الدين ولا الدين عن القوميه باعتبارهما شيئاً واحداً بالنسبة لليهود، والعنصر الأساسى الأول من عناصر تشكل القومية اليهودية والمحافظة عليها، أما العودة إلى أرض الشعب اليهودى – أرض

* أستاذ العلوم السياسية المساعد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الجنائية القومية، المجلد الثالث والستون، العدد الأول، مارس ٢٠٢٠.

إسرائيل وفق التعبيرات الصهيونية– فتعنى الهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها[١]. ووضعت عصبة الأمم فلسطين والتى كانت من بين الأراضى العثمانية السابقة تحت إدارة المملكة المتحدة فى عام ١٩٢٢، وأصبحت جميع هذه الأراضى فى نهاية المطاف دولاً مستقلة تماماً باستثناء فلسطين، فقد أصدر وزير الخارجية البريطانى آنذاك آرثر بلفور وعدًا ومفاده أن بريطانيا تنظر بعين العطف إلى إقامة وطن قومى فى فلسطين للشعب اليهودى وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، ولن تقوم بعمل من شأنه الانتقاص من الحقوق المدنية والدينية التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة فى فلسطين[٢].

وتعبيراً عن الرفض العربى والفلسطينى للهجرات اليهودية اندلعت الثورة الفلسطينية من عام ١٩٣٦ الى ١٩٣٩ وقُتل فيها آلاف الفلسطينيين على أيدى القوات البريطانية والعصابات اليهودية، وحدثت هجرة يهودية واسعة النطاق خلال فترة الانتداب البريطانى من ١٩٢٢ إلى ١٩٤٧ معظمها قدمت من أوروبا الشرقية، وعقب إعلان بريطانيا إنهاء انتدابها اقترحت الأمم المتحدة من خلال قرارها ١٨١ (أ) لعام ١٩٤٧ إنهاء الانتداب البريطانى وتقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين، واحدة عربية فلسطينية والأخرى يهودية مع تدويل القدس[٣]. وقامت دولة واحدة بالإعلان عن استقلالها هى إسرائيل، وفى حربها عام ١٩٤٨ مع الدول العربية المجاورة توسعت إسرائيل لتشمل ٧٧٪ من أراضى فلسطين بما فى ذلك الجزء الأكبر من القدس، ونتيجة ذلك فر أكثر من نصف السكان العرب الفلسطينيين أو طردوا، ثم أدارت الأردن ومصر بقية الأراضى التي حددها القرار ١٨١ للدولة العربية. وفى حرب ١٩٦٧ احتلت إسرائيل تلك الأراضى التى ضمت (قطاع غزة والضفة الغربية) بما فيها القدس

الشرقية حيث ضمتها إسرائيل لاحقاً[٤]، واستمر الصراع الإسرائيلى الفلسطينى حتى الآن دون حل شامل وعادل يضمن حقوق الشعب الفلسطينى، ودأبت إسرائيل على الانتهاك الدائم للحقوق الفلسطينية سواء من خلال الممارسات أو التشريعات العنصرية.

على تلك الخلفية، أقر الكنيست ما يعرف بقانون أساس إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودى فى ١٩ يوليو ٢٠١٨ قبل انتهاء الدورة الصيفية بعد سجال كبير احتدم بين مختلف التيارات السياسية على تنوع انتماءاتها السياسية بصفة عامة والجانب العربى بصفة خاصة[٥]. وقد أثار هذا القانون فور إقراره موجة شديدة من المعارضة داخل إسرائيل وخارجها لكونه يتطرق لمعالجة قضايا خلافية شائكة ويحتوى على بنود يرفضها الكثيرون من خارج الائتلاف الحكومى. مما يطرح عدة تساؤلات بدايةً هل يحق للكنيست الإسرائيلى مد الولاية التشريعية إلى الأراضى الفلسطينية المحتلة؟ وما أهمية قانون القومية؟ وما المقصود بأنه قانون أساس؟ وما أسباب معارضته والسعى لعرقلة صدوره؟ وما مخاطره؟ وكيف كانت المواقف الدولية بشأنه؟ وهل من سبل لمواجهة تداعياته؟ وفيما يلى محاولة للإجابة على تلك التساؤلات:

أولاً: سياسات الكنيست الإسرائيلى وتجريد الفلسطينيين من الحقوق

قام الكنيست بتقنين الممارسات التمييزية والعنصرية ضد الفلسطينيين بسلسلة من التشريعات المعادية للديمقراطية، ومنذ عام ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨ أعد الكنيست ما يزيد عن ١٦٠ قانونًا ومشروع قانون تنتهك العدالة الإنسانية والمعاهدات الدولية وأسس التشريعات العادلة التى يفترض أن تنسجم مع القانون الدولى، مثل قانون الإقصاء الذى يطبق ضد النواب العرب فى

الكنيست، وقانون الجمعيات، وقانون مكافحة الإرهاب، وقانون تسوية الاستيطان، وقانون تشديد عقوبة الحد الأدنى على راشقى الحجارة فى القدس، وتمديد العمل بقانون إعفاء المخابرات من توثيق التحقيق بالصوت والصورة، وقانون التغذية القسرية للأسرى المضربين عن الطعام وقانون احتجاز جثامين الشهداء وغيرها[٦]. وثمة فارق بين ممارسات ناجمة عن سياسات الحكومة والمؤسسات الصهيونية القائمة وقناعات غالبية الجمهور الإسرائيلى وبين ترسيخها دستوريًا من خلال تشريع البرلمان لقانون أساس إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودى؛ وبموجبه أصبح لإسرائيل سند قانونى يمكنها من صد أى استئناف على هذه الممارسات فى القضاء الإسرائيلى لأنها باختصار أصبحت ممارسات متسقة مع القوانين. مما يُشجع على تكثيف هذه الممارسات التى كانت قائمة منذ ١٩٤٨ حتى الآونة الراهنة وتصعيدها بصفتها حقاً أصيلاً وفق المفهوم الإسرائيلى للمواطنة[٧]. وبالتالى يشجع هذا القانون- كما سيلى توضيحه- كيان الاحتلال على التصعيد بحق الفلسطينيين أينما وجدوا، ويلغى كل حقوقهم وهويتهم الوطنية.

فى ذات السياق، يعتبر مد الولاية التشريعية للكنيست الإسرائيلى إلى الأراضى الفلسطينية المحتلة من عام ١٩٦٧ انتهاكًا جسيمًا لكل قرارات الشرعية الدولية، فالممارسات الإسرائيلية المستندة لتشريعات الكنيست تُعد انتهاكاً لكل المعاهدات الدولية الشارعة للقانون الدولى الإنسانى والتى تلزم سلطات الدولة القائمة بالاحتلال بواجب احترام النظام القانونى السائد فى الإقليم المحتل. وعلى الرغم من عدم مشروعية الحرب فقد يترتب على نشوبها بين دولتين أو أكثر احتلال إقليم إحداها للأخرى أو جزء منه وانتقال مقاليد السلطة إلى يد المحتل، فى مثل هذه الحالة نجد أن قانون الاحتلال الحربى قد أوجب

على المحتل جملة من المبادئ والأحكام التى يجب احترامها سواء ما تعلق منها تجاه الإقليم المحتل ومؤسسات الدولة العامة أو تجاه السكان المدنيين من أهالى الإقليم وممتلكاتهم الخاصة والذين وجدوا أنفسهم تحت مظلة قوات أجنبية معادية وقوانين غير عادية. ويقع على دولة الاحتلال الالتزام باحترام هذه المبادئ من خلال عدم المساس بالنظم القانونية الداخلية للدولة المحتلة أو الإقليم المحتل إدارية كانت أو تشريعية أو قضائية، وعدم المساس بمؤسسات الدولة أو القيام بالنقل الإجبارى للأفراد والجماعات أو إبعادهم عن أرضهم، كما يحظر على المحتل أيضاً تدمير العقارات والممتلكات العامة التابعة للدولة أو الشخصية التابعة للأفراد أو إصدار تشريعات جديدة[٨].

على ضوء ذلك، تجدر الإشارة إلى قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٣٣٤ الصادر حديثاً فى ديسمبر ٢٠١٦ وجاء به "يُؤكد من جديد على أن جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية فى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانونية بموجب القانون الدولى، وتشكل عقبة رئيسة أمام تحقيق السلام على أساس حل الدولتين، وإذ يعرب عن بالغ القلق من أن استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية إنما يعرض جدوى حل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧ للخطر. وإذ يدين جميع التدابير الأخرى الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافى وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية، بما يشمل من جملة أمور بناء وتوسيع المستوطنات، ونقل المستوطنين الإسرائيليين، ومصادرة وضم الأرض بالأمر الواقع، وهدم المنازل والنقل القسرى للمدنيين الفلسطينيين"[٩]. مما يوضح صراحة انتهاك إسرائيل للقانون الدولى.

ثانياً: مضمون قانون القومية ومراحل تشريعه

١- ماذا يعنى أنه قانون أساس؟

من المعروف أن اسرائيل ليس لديها دستور مكتوب حتى الوقت الراهن، وقوانين الأساس هى قوانين سنها الكنيست ترسم ملامح النظام الأساسية مثل الرئاسة، والكنيست، والحكومة، والنظام القضائى، وقوات الجيش الإسرائيلى، ومراقب الدولة، وكرامة الإنسان وحريته، وتشكل تلك القوانين فى مجموعها الدستور ولها مرتبة قانونية أعلى من القوانين العادية، ويتطلب تعديلها أغلبية خاصة[١٠].

٢- من المخاطبون بالقانون؟

يخاطب القانون اليهود فى كل دول العالم ويطبق على المواطنين الإسرائيليين، وداخل المناطق المعروفة باسم الخط الأخضر(الأرض المحتلة عام ١٩٤٨)، حيث يشكل الفلسطينيون الذين يعيشون هناك حوالى ٢٠٪ من السكان، كما يسرى القانون على الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧، مثل الضفة الغربية والقدس وهضبة الجولان وهى مناطق ضُمت إلى إسرائيل بموجب القانون الإسرائيلى، ويعتبر هذا الضم غير قانونى بموجب القانون الدولى[١١].

٣- مراحل تشريع القانون:

قُدمت النسخة الأولى من مشروع "قانون" القومية سنة ٢٠١١ من قبل النائب عن الليكود آفى ديختر الرئيس الأسبق للشاباك- جهاز الأمن العام فى إسرائيل- كمشروع قانون خاص مقدم منه شخصياً دون أية علاقة لأى حزب أو كتلة سياسية به[١٢]. وأثار ذلك المشروع فى حينه أيضًا معارضة واسعة بسبب التعليمات العنصرية واضحة المعالم التى تضمنها والتى أدت- بالإضافة إلى الأوضاع السياسية الداخلية غير المواتية آنذاك- إلى إهماله، إلا أن قوى اليمين عاودت التجربة بعد ثلاث سنوات فى ٢٠١٤ حيث قدمت نسخة جديدة

من قبل النائب عن حزب الليكود زئيف إلكين، لتظهر بعدها بفترة قصيرة نسخة أخرى من قبل النائبة عن حزب البيت اليهودى أييلت شاكيد ووزيرة القضاء فى الحكومة الإسرائيلية (٢٠١٥- ٢٠١٨) مما دفع نتنياهو نفسه إلى تبنيه وتقديم مشروع خاص به[١٣]. ومرة أخرى، نشبت الخلافات حول هذا القانون مما أدى لعدم اتخاذ أى إجراء بشأنه وكان من ضمن أسباب إسقاط حكومة بنيامين نتنياهو التى شكلها فى ٢٠١٣ وتقديم موعد الانتخابات وإجرائها عام ٢٠١٥[١٤].

فى تطور لاحق، بادر آفى ديختر النائب عن حزب الليكود ومعه ٩ نواب من كتل الائتلاف الحكومى بتقديم مشروع القانون الراهن وقد دخل مسار التشريع بإقراره بالقراءة التمهيدية ١٠ مايو ٢٠١٧، وسعى نتنياهو فى حينه للإسراع فى تشريعه إلا أن الاختلاف حوله عرقل تقديمه، وقد أُقر بالقراءة الأولى فى ٣٠ إبريل ٢٠١٨. جدير بالذكر أن الرئيس الإسرائيلى رؤوفين ريفلين بعث رسالة إلى رئيس الحكومة، ورئيس الكنيست وإلى أعضاء اللجنة المختصة بمناقشة مشروع قانون القومية أبدى فيها معارضته الشديدة لمشروع القانون. واعتبر ريفلين أن البند السابع "ب" الذى يحدد بأنه" يمكن رفض طلب العيش فى التجمع السكنى، لسبب دينى أو قومى" من شأنه أن يلحق الضرر بإسرائيل، وعلق "أخشى أن الطريقة الموسعة التى صيغ بها هذا البند بدون أى توازن من الممكن أن تمس بالشعب اليهودى، واليهود فى أنحاء العالم ودولة إسرائيل، ويمكن أن يستخدم كسلاح بأيدى أعدائنا". وطالب بالنظر نحو الداخل، داخل المجتمع الإسرائيلى وتساءل هل باسم الرؤية الصهيونية يمكننا السماح بالتمييز والإقصاء لرجل أو امرأة على خلفية أصلهم؟ الصيغة المقترحة

تتيح عمليًا إقامة تجمع بدون شرقيين، أو متدينين، أو بلدة جديدة بدون دروز هل هذا هو معنى الرؤية الصهيونية؟[١٥].

بناء على ذلك، توصل بنيامين نتنياهو إلى اتفاق مع شريكه فى الائتلاف الحكومى وزير التعليم نفتالى بينت حول بند الاستيطان المثير للجدل فى مشروع قانون القومية واقترح الوزير بينت أن يصاغ البند رقم (٧) حول التجمعات السكانية لليهود بهذه الطريقة أن: "الدولة ترى تطوير الاستيطان اليهودى قيمة قومية وستعمل من أجل تشجيع إنشائها وتدعيمها"[١٦]. وقد صرح عدد من نواب الائتلاف الحكومى أن القانون لن يتم التقدم به بمعنى عدم إقراره نهائياً فى الولاية البرلمانية للكنيست العشرين، وكان ذلك موقف النواب المتدينين الحريديم، إلا أن نتنياهو واصل ضغطه مهدداً بحل الائتلاف الحاكم والتوجه إلى انتخابات مبكرة، ونجحت الضغوط بتمرير القانون بعد أن جرت عليه عدة تغييرات والتصويت عليه بالقراءة النهائية[١٧].

قد تكون أسباب رفض النواب العرب للقانون واضحة فى ضوء ما يتضمنه من تمييز ضد العرب، لكن ما الأسباب التى تفسر رفض الكتل المعارضة للقانون؟ تتعدد تلك الأسباب ولكن أبرزها ما يمثله القانون من تشويه لصورة إسرائيل فى الغرب وإظهار حقيقة أنها دولة عنصرية تميز ضد الأقليات، والتخوف من الضغوط التى يمارسها المتدينون الحريديم على الحكومة الإسرائيلية التى قد تطال يوماً ما الأحزاب العلمانية، وكثيراً ما تتحدث تلك الأحزاب لا سيما اليسارية منها عن قلقها بشأن سن قوانين فى المستقبل ضدها باعتبارها أقلية سياسية، أى الانتقال فيما بعد من الحرب ضد الأقليات العرقية إلى الأقليات اليهودية والتى بنظرها تقوم بتعطيل المشروع الصهيونى[١٨]، إن الشعور العام بأن اليهودية باتت أقوى من القيم الديمقراطية

يُمكن استشعاره بسيطرة النواحى الدينية على الحياة العامة، كقدرة الحريديم على منع تجنيد أبنائهم، وفرض طقوس السبت على جميع اليهود رغم أن الغالبية غير متدينة[١٩]. فلا يعارض الإسرائيليون الرافضون للقانون يهودية الدولة إنما يتخوفون من إغفال القانون النص على أنها "يهودية ديمقراطية".

٤- جلسة التصويت على مشروع القانون وأجواء الانقسام:

يبلغ إجمالى عدد أعضاء الكنسيت ١٢٠ عضواً، ويتشكل الائتلاف الحكومى فى الكنسيت من ٦٦ عضواً يمثلون ٧ أحزاب وهى: الليكود (٣٠ مقعدًا)، كلنا (١٠ مقاعد)، البيت اليهودى (٨ مقاعد)، شاس (٧ مقاعد)، يهودت هتوراه (٦ مقاعد)، إسرائيل بيتنا (٥ مقاعد). أما المعارضة فلديها ٥٤ مقعداً وتضم: قائمة المعسكر الصهيونى(٢٤ مقعدًا)، القائمة العربية المشتركة (١٣ مقعدًا)، حزب هناك مستقبل (١١ مقعدًا)، ميرتس (٥ مقاعد)، ونائبة واحدة انشقت عن حزب إسرائيل بيتنا عقب انضمامه للائتلاف الحكومى فى ٢٠١٦[٢٠]. وقد صوت لصالح مشروع القانون ٦٢ نائبًا من جميع كتل الائتلاف الحكومى، فيما عارضه ٥٥ نائبًا (منهم ٥٣ نائبًا من كتل المعارضة الأربع، ونائبان من الائتلاف الحكومى)، وامتنع نائبان عن التصويت، وتغيب آخر عن الجلسة[٢١].

شهدت جلسة التصويت على القانون سجالاً كبيراً، وإقصاء رئيس الكتلة البرلمانية للقائمة المشتركة الدكتور جمال زحالقة إلى خارج قاعة الكنيست؛ لاعتراضه على القانون واتهامه آفى ديختر بأنه مسئول عن قتل العشرات وربما المئات، ومسئولية الجيش الإسرائيلى عن قتل مئات الأطفال فى غزة، مما جعل لجنة السلوكيات فى الكنيست تُصدر قرارًا بإبعاده عن مداولات الكنيست لمدة شهر منذ بداية الدورة الشتوية ١٤ أكتوبر حتى ١٣ من نوفمبر ٢٠١٨. بينما رفع النائب أيمن عودة راية سوداء خلال الجلسة للتنديد بموت الديمقراطية

وذكر أن "من لا يثق بنفسه بمشروعه فقط، من سرق أرضًا وطرد شعبًا، فقط، الحرامى يدور حول جريمته، وهكذا أنتم بعد ٧٠ سنة من إقامة دولة الاحتلال تحاولون إثبات الذات لأنكم متشككون وغير واثقين، وهذا بخلافنا تماماً نحن أهل الوطن، الذين نشعر بارتياح طبيعى لأننا بوطننا؛ فنحن لسنا بحاجة إلى قوانين وأدلة إثبات"[٢٢]. كما علقت النائبة ميراف ميخالى من المعسكر الصهيونى "بأنها لحظة حزينة حقاً، عندما يُصدق الكنيست على ما يسمى قانون القومية الذى ليس به مساواة أو ديمقراطية حتى إن ما يقارب نصف أعضاء الكنيست صوتوا ضده، وإن كل ما يحدث الآن لصالح نتنياهو"، بينما عقبت رئيسة حزب ميرتس تمار زندبرج على التصديق "إنها ليلة مخزية ومؤلمة، فبدلاً من الاحتفال بإجماع الأعضاء، مر هذا القانون البائس والملوث بصفقة سياسية بين نتنياهو ونفتالى بينت، ووفق هذا القانون فإن الصهيونية ليست حركة قومية أقامت وطناً لشعب مضطهد وإنما قومية متطرفة تسعى إلى إهانة الأقلية، وقائمة على التفوق العرقى"[٢٣]. وتكشف مجمل تلك التصريحات عن خطورة القانون وانتهاك حقوق الأقلية وهو ما تناقشه السطور التالية.

٥- بنود القانون:

يتضمن القانون ١١ مادة، وينص فى المادة الأولى على المبادئ الأساسية وجاء بها أن أرض إسرائيل هى الوطن التاريخى للشعب اليهودى وفيها قامت دولة إسرائيل، ودولة إسرائيل هى الدولة القومية للشعب اليهودى وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعى والثقافى والدينى والتاريخى لتقرير المصير، وأن ممارسة حق تقرير المصير فى دولة إسرائيل حصرية للشعب اليهودى. يكشف النص أن إسرائيل مقيمة "فى "أرض إسرائيل وليس" على" أرض اسرائيل أى أن الدولة أقيمت فى جزء من الأرض مما يكشف عن النية التوسعية للاستيلاء على

كامل الأرض[٢٤]. ويترتب على وصف القانون الأراضى الفلسطينية المحتلة بأنها الوطن القومى للشعب اليهودى أنه لا علاقة لها باتفاقيات لاهاى وجنيف والقانون الدولى الإنسانى لحماية المدنيين مما ينفض يد إسرائيل من أى محاسبة أو مساءلة عن جرائمها[٢٥]، كما يكرس هذا النص طبيعة النظام السياسى الإسرائيلى بوصفه قائمًا على "الأثنوقراطية" وتعنى تلبية الحد الأدنى من التعريف الإجرائى للديمقراطية لكنها تأخذ الأمة القومية وليس المواطنة كحجر أساس للدولة ولا تمنح المساواة فى الحقوق للجميع، فالدولة تفضل أو تميز الأغلبية (اليهود) وتسعى لتقديم مصالحها بدلاً من خدمة جميع مواطنيها بالتساوى[٢٦]. ويفسر ذلك تأسيس إسرائيل عن طريق الحركة الصهيونية كتعبير عن القومية الإثنية وقبولها اليهود كأمة إثنية. والسؤال الذى يطرح ذاته لماذا أصبحت ديمقراطية؟ تشير الدراسات إلى عاملين أولهما التزام الحركة الصهيونية والمؤسسين اليهود بالقيم الديمقراطية، وبالرغم من جذورها التى نشأت فى دول شرق أوروبا إلا أنها كانت تميل للغرب، وكانت الديمقراطية دائما مركزية فى عملية التأسيس فهى تأشيرة المرور الى الغرب ووسيلة لاستقطاب المساعدات الضرورية من الدول الأوروبية، كما أنها طريقة لا غنى عنها فى إدارة الصراع بين الجماعات اليهودية المتنافسة داخل الحركة الصهيونية. والعامل الثانى هو ضرورة الديمقراطية لاستقطاب عطف اليهود فى الشتات والحفاظ على علاقات طيبه معهم وجذبهم للهجرة من دولهم الأوروبية لإسرائيل[٢٧]. مما يبين التناقض الشديد بين اليهودية والديمقراطية من منظور التخلى عن ركن أساسى فى الديمقراطية وهو المساواة.

ومن جانب آخر، قصر النص حق تقرير المصير على اليهود فقط، بما يعنى أن المجموعة اليهودية لها الحق الجماعى فى الحكم وتخصيص

وتوزيع الحقوق على جميع السكان غير اليهود، وهذا توجه دستورى جديد فى التشريعات الإسرائيلية وإن كان له جذور فى قرارات سابقة للمحكمة العليا، وخطورة هذا التوجه أنه لا يميز بين الخط الأخضر (إسرائيل) والأراضى التى احتلت منذ عام ٦٧ (الضفة وغزة) ويسرى مفعوله على كل منطقة خضعت للسيطرة الإسرائيلية ويوجد فيها سكان يهود، فالقانون يميز فى الحقوق على أساس الانتماء الإثنى، وبالتالى ينزع عنها التوصيف القانونى "أراض محتلة"، ومن ثم لا تسرى عليها قواعد القانون الدولى الإنسانى التى تحظر ضم الأراضى أو التمييز أو فرض الهوية على السكان من طرف المحتل[٢٨].

أ- رموز الدولة:

نص القانون على أن اسم الدولة "دولة إسرائيل"، والعلم أبيض وعليه خطان باللون الأزرق وفى وسطه نجمة داوود زرقاء، أما شعار الدولة فهو الشمعدان السباعى وعلى جنبيه غصنا زيتون وكلمة إسرائيل تحته، ونشيد "هتكفا" هو النشيد الوطنى للدولة، فى حين تحدد تفاصيل رموز الدولة فى القانون.

ب- عاصمة الدولة:

القدس الكاملة والموحدة هى عاصمة إسرائيل. ويخالف هذا النص القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة التى صدرت تباعاً منذ العام ١٩٤٧ والتى أكدت بشكل واضح لا لبس فيه على الوضع الخاص للقدس، ووفقاً لنص قرار التقسيم رقم ١٨١ القدس "كيان منفصل" يخضع لنظام دولى تديره الأمم المتحدة[٢٩]. وبعد حرب ١٩٦٧ أعلنت إسرائيل رسمياً عن توحيد القدس فاعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٢٢٥٣ لعام ١٩٦٧ الذى أكد على عدم شرعية أنشطة إسرائيل فى المدينة وطالب بإلغائها، وتبعه العديد من القرارات الدولية من مجلس الأمن، وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد سارعت

إسرائيل إلى ضم المدينة رسميًا عام ١٩٨٠، إلا أن مجلس الأمن اعتمد مجموعة من القرارات رفض فيها الضم من بينها القرار ٤٧٦ عام ١٩٨٠ الذى أكد مجدداً أن "جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التى اتخذتها إسرائيل والرامية إلى تغيير معالم المدينة ليس لها أى سند قانونى وتشكل خرقاً صارخاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين"[٣٠]. كما اعتمد المجلس القرار ٤٧٨ عام ١٩٨٠ الذى شجب سن قانون الأساس الإسرائيلى الذى أعلن ضم القدس الموحدة إلى إسرائيل واعتبره انتهاكاً للقانون الدولى، وطالب جميع الدول عدم الاعتراف به، وطلب من الدول التى لديها سفارات فى القدس نقلها خارج المدينة[٣١].

جـ- اللغة:

حدد القانون أن اللغة العبرية هى لغة الدولة، وذكر أن اللغة العربية لها مكانة خاصة فى الدولة وأن تنظيم استعمالها فى المؤسسات الرسمية يكون بموجب القانون ولا يمس ذلك البند بالمكانة الممنوحة فعليًا للغة العربية. ومن الواضح أنه يجعل العبرية اللغة الأساسية للدولة مهمشاً استخدام اللغة العربية والتى تعد اللغة الثانية فى إسرائيل رسمياً[٣٢].

د- لم الشتات:

نص القانون صراحة على أن تكون الدولة مفتوحة أمام قدوم اليهود ولم الشتات.

هـ- العلاقة مع الشعب اليهودى:

تضمن القانون اهتمام الدولة بالمحافظة على سلامة أبناء الشعب اليهودى ومواطنيها الذين تواجههم مشكلات بسبب كونهم يهودًا أو مواطنين فى الدولة. ونص على أن تعمل الدولة فى الشتات للمحافظة على العلاقة بين الدولة وأبناء

الشعب اليهودى، والميراث الثقافى والتاريخى والدينى اليهودى لدى يهود الشتات.

و- الاستيطان اليهودى:

تعتبر الدولة تطوير استيطان يهودى قيمة قومية، وتعمل لأجل تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته. ويتعارض هذا النص بصورة واضحة مع القرارات الدولية التى تجرم الاستيطان فى الأراضى المحتلة ومنها قرارات مجلس الأمن رقم ٤٤٦ عام ١٩٧٩، والقرار ٤٥٢ عام ١٩٧٩، والقرار ٢٦٥ عام ١٩٨٠[٣٣]، كما نصت خريطة الطريق على وقف الاستيطان والقرار ١٥١٥ عام ٢٠٠٣ الذى شرعن حل الدولتين، وأحدثها القرار ٢٣٣٤ عام ٢٠١٦[٣٤] وغيرها الكثير.

ز- التقويم الرسمى:

التقويم العبرى هو التقويم الرسمى للدولة، وإلى جانبه يكون التقويم الميلادى تقويمًا رسميًا.

حـ- يوم الاستقلال ويوم الذكرى:

نص القانون على أن يوم الاستقلال هو العيد القومى الرسمى للدولة، ويوم ذكرى الجنود الذين سقطوا فى معارك إسرائيل ويوم ذكرى الكارثة والبطولة هما يوما الذكرى الرسميين للدولة.

ط- أيام الراحة والعطل:

يوم السبت وأعياد الشعب اليهودى هى أيام العطلة الثابتة فى الدولة، ولدى غير اليهود الحق فى أيام عطلة فى أعيادهم، وتفاصيل ذلك تحدد فى القانون. يلفت النظر الإصرار على إبراز رموز الدولة بقوة رغم أن جميع تلك الرموز سواء العلم أو الشعار أو النشيد الوطنى أو عيد الاستقلال الإسرائيلى (النكبة)

مضى على استخدامها نحو سبعة عقود، مما يؤشر على الاستعلاء القومى اليهودى وإعطاء أولوية ومرتبة أعلى لكل ما هو يهودى[٣٥].

ى- نفاذ القانون:

نص القانون على أن أى تغيير به يستلزم أغلبية مطلقة من أعضاء الكنيست[٣٦]. مما يعنى صعوبة عملية فى توافر أغلبية ٦١ عضواً بالكنيست لتعديل القانون.

٦- لماذا إصدار قانون القومية الإسرائيلية الآن؟

يلفت الانتباه الطريقة المفاجئة والسريعة لإقرار القانون، فقد أعلن نتنياهو قبل فترة قصيرة من إقراره أنّه ينبغى تمريره خلال أسبوع وطلب من أعضاء الائتلاف الحكومى التواجد وحضور الجلسة لإقرار القانون وهو ما حدث فعلياً، قد يفسر ذلك رغبة نتنياهو تمرير القانون لاستخدامه فى جذب الأصوات الانتخابية له ضد منافسه نفتالى بينيت[٣٧]- زعيم حزب البيت اليهودى وشريكه فى الائتلاف الحكومى الذى تشكل عام ٢٠١٥- فى إطار التنافس على الأصوات اليمينية وذلك فى الانتخابات الإسرائيلية المقرر إجراؤها فى إبريل ٢٠١٩، فقد كان من المتوقع تبكير الانتخابات فى ضوء استمرار التحقيقات مع نتنياهو فى اتهامات الفساد[٣٨] مما يترتب عليه عدم إمكانية سن قوانين إذا سقطت الحكومة أو فى حالة انسحاب أحد الأحزاب من الائتلاف الحكومى أو ثبوت إدانة نتنياهو. لقد سبقت الإشارة إلى أن حكومة نتنياهو الرابعة (فى الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨) لديها أكثرية ستة أصوات فقط فى الكنيست (٦٦ من ١٢٠ عضو)، ومن ثم ليس مستبعداً فوز هذا المعسكر أو ذاك بأكثرية ٣ أو ٤ مقاعد فقط فى الكنيست مثلاً زيادة على الفريق الآخر

لكى يفوز بأكبر عدد من المقاعد ويشكل الحكومة، لذا ترتفع حدة المنافسة حول كسب المزيد من أصوات الناخبين.

مع احتدام المنافسة فى انتخابات الكنيست الحادى والعشرين ينبغى معرفة مواقف الأحزاب المشاركة فى الانتخابات من القانون، ويعد بينى جانتس- رئيس أركان الجيش الإسرائيلى الأسبق- رئيس القائمة الانتخابية "كحول- لفان" أو" أزرق- أبيض" المنافس الأقوى لحزب الليكود برئاسة نتنياهو[٣٩] وفق نتائج استطلاعات الرأى، وأشار فى حملته الانتخابية لعزمه تعديل قانون القومية[٤٠]، وقد يفسر ذلك رغبته فى اجتذاب أصوات المواطنين الدروز حلفاء الإسرائيليين بعد خروجهم للتظاهر أمام منزله. أما بينامين نتنياهو فيتمسك ببقاء القانون وذكر صراحة أن "إسرائيل دولة قومية وليست وطناً لكل المواطنين"[٤١] ويرجع ذلك لأنه يحافظ على جمهوره الانتخابى ليضمن أصوات اليمين المتشدد.

يضاف لما سبق الرغبة فى تحقيق الاستفادة من البيئة السياسية المواتية لإقرار القانون مثل دعم الولايات المتحدة المطلق لإسرائيل خاصة فى عهد ترامب الذى تربطه علاقة قوية بنتنياهو، وفى ٦ ديسمبر ٢٠١٧ غير ترامب من السياسة الخارجية الأمريكية التى ظلت راسخة لعقود واعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل وتقرر نقل السفارة الأمريكية إليها[٤٢] رغم تأجج غضب العالم العربى وتنظيم مسيرات العودة الحاشدة كل جمعة. لقد أدى الاعتراف الأميركى بالقدس كعاصمة لإسرائيل لزيادة شعبية نتنياهو بين الإسرائيليين وفقاً لاستطلاعات الرأى، ومن الدلالات الرمزية لقوة العلاقة مع ترامب وشدة اعتزاز نتنياهو بها وضع نتنياهو صورته مع ترامب وهما يتصافحان فى مقدمة صفحته على فيسبوك، وأعقب ذلك قيام ترامب بوقف تمويل وكالة غوث

وتشغيل اللاجئين (الأونروا) ووقف المساعدات للمستشفيات الفلسطينية فى القدس[٤٣]، ومن ثم تسعى إسرائيل للحصول على أكثر مكاسب ممكنة من ترامب بسبب احتمال عزله أو على الأقل عدم فوزه بفترة رئاسية ثانية على خلفية تناقص شعبيته بين الأمريكيين والتحقيقات الجارية فى قضية التدخل الروسى فى الانتخابات الأمريكية.

ثالثاً: تداعيات قانون القومية

نص القانون على أن إسرائيل هى "الدولة القومية للشعب اليهودى" والمقصود بالشعب اليهودى أنه لا يقتصر على اليهود الإسرائيليين فحسب بل اليهود فى أى مكان بالعالم، ومن ثم فهو يميز صراحة بين المواطنين وفقاً للانتماء الدينى بما يتجاوز مبدأ المواطنة والمساواة بين الجميع ويتجاهل الإشارة إلى المواطنين العرب وحقوقهم داخل اسرائيل. ويؤدى النص على أن إسرائيل هى الوطن التاريخى للشعب اليهودى إلى التهام المزيد من أراضى الفلسطينيين فى الضفة الغربية وبخاصة فى مدينة القدس ويعطيها طابعاً قانونياً مما يعنى أن تلك الأراضى هى يهودية– وفق المنظور الإسرائيلى– ولن تدخل فى أى مشروع تسوية، علاوة على إسقاط حق العودة للفلسطينيين والمقر به دولياً فى القرار الأممى المعروف (القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٩)[٤٤].

إن فلسطينى الداخل أو "عرب ٤٨" هم تلك القلة من الفلسطينيين الذين بقوا فى ديارهم، بعد انتهاء حرب ١٩٤٨ بين العرب واليهود فى فلسطين فى المناطق التى احتلها اليهود وأقاموا إسرائيل عليها ويقدرون بما يعادل خمس سكان إسرائيل. ويعتبرون رسمياً فى إسرائيل مواطنين إسرائيليين، يحملون جنسية وجوازات سفر إسرائيلية ويشاركون فى الانتخابات العامة للكنيست ولهم فى مدنهم وبلداتهم وقراهم بلدياتهم أو مجالسهم المحلية الخاصة بهم[٤٥]، ومفاد

القانون أن العرب عليهم الرحيل عن أرض فلسطين ومن أماكن تواجدهم التاريخية إلى أماكن أخرى تحددها إسرائيل، فهو رسالة من إسرائيل للعالم وهى أنها عازمة على تحقيق مخططاتها والاستيلاء على أرض فلسطين كاملة[٤٦].

يتعامل "قانون القومية" مع المواطن العربى بعنصرية ويشجع الاستيطان اليهودى على حسابه ويمنعه من السكن فى قرابة ألف بلدة مما يحقق مصلحة اليهود دون العرب، ويكاد ينفجر العديد من مدنهم وقراهم من الكثافة السكانية العالية التى تعانيها إثر زيادة عدد سكانها والتضييق على عملية البناء، وهذه السياسة قائمة عمليًا منذ نشأة إسرائيل، إلا أنها تتخذ من الآن فصاعدًا صفة رسمية بعد صدور قانون القومية فهو يدعم الفصل فى مجالى المسكن والمواطنة بين اليهود وغيرهم[٤٧]، وينص أيضاً على أن القدس الكاملة والموحدة عاصمة لإسرائيل، مما يعنى أن القدس الشرقية لن تكون عاصمة للفلسطينيين، وبالتالى هو ألغى كل قضايا الحل النهائى لعملية تسوية الصراع ويخالف كل القرارات الأممية بشأن وضع مدينة القدس[٤٨]، ويطلق يد إسرائيل فى استكمال خطتها لإنهاء الحضور العربى بالمدينة وطرد السكان العرب وترحيل آلاف الأسر المقدسية من مناطق تجمعهم إلى خارج المدينة، وطمس هوية المواقع الإسلامية والمسيحية[٤٩].

لقد ارتفعت وتيرة الاستيطان والعنف والممارسات التمييزية بعد إقرار القانون[٥٠] فعلى سبيل المثال أعلنت حكومة الاحتلال افتتاح شارع "٤٣٧٠" الذى يطلق عليه "شارع الابرتهايد"، فى القدس المحتلة لكونه يفصل بين السائقين الفلسطينيين والسائقين من المستوطنين الإسرائيليين من خلال جدار يصل ارتفاعه إلى ٨ أمتار مما يعد خطوة ضمن خطوات تنفيذ المشروع الاستعمارى التوسعى المعروف بمشروع E١ الذى يفصل بين وسط وشمال

الضفة عن جنوبها، ويؤدى أغراضًا استيطانية تهويدية ويربط العديد من المستوطنات بالقدس المحتلة ويحرم الفلسطينيين من الوصول الى المدينة المقدسة(٥١).

من جانب آخر، يؤدى القانون إلى وضع يشارك فيه العرب فى دعم وتمويل التمييز ضدهم، فهم يتحملون التزامات ضريبية متساوية وكأنهم مواطنون متساوون يتحتم عليهم دفع الضرائب، وفى الوقت ذاته يسهمون فى دعم وتمويل تلك المشاريع القومية التى تنفى هويتهم ومكانتهم المتساوية مثل تعزيز التواصل مع يهود الشتات، واستيعاب الهجرة اليهودية، والتهويد، وما شابه ذلك(٥٢). فإسرائيل هى دولة أى يهودى فى العالم قبل أن تكون دولة الفلسطينى ابن هذا الوطن وصاحب الأرض، إن ما تضمنه القانون باقتصار حق تقرير المصير على اليهود فقط يتنافى مع مبدأ المساواة الذى يجب أن تتمتع به كل الجماعات الإثنية التى تعيش داخل الدولة بموجب القانون الدولى.

جدير بالذكر أنه عند الإعلان عن قيام دولة إسرائيل تم تحديد شكل الدولة بأنها الدولة القومية لليهود على أن تُحفظ حقوق الأقليات فيها إلا أن سن مثل هذا القانون يزيد من تهميش العرب وربما يؤدى إلى سحب مواطنتهم على خلفيته(٥٣). فلم يتضمن القانون التعبير الذى جاء فى قوانين الأساس وهو إسرائيل بوصفها دولة "يهودية وديمقراطية". فكلمة "ديمقراطية" لم ينص عليها فى هذا القانون إطلاقًا، وتم التركيز على الجوهر اليهودى للدولة تحديداً لغاية واضحة ممثلة بالتصدى لما اعتبره مؤيدو القانون إخلال المحكمة العليا بالتوازن بين المركبين اليهودية والديمقراطية لصالح الديمقراطية (من وجهة نظر القضاء الإسرائيلى). لقد سمحت بعض قرارات المحكمة العليا لمواطن عربى مثلًا بشراء منزل فى مستوطنة يهودية مغلقة، وسمحت أيضاً لأحزاب عربية بخوض

الانتخابات[٥٤]. ويؤدى القانون بشكل أساسى إلى تضييق الهامش الذى يتمتع به القضاء الإسرائيلى أحياناً فى إصدار أحكام منصفة للعرب الذين يعيشون داخل إسرائيل وذلك من خلال إخضاع مبدأ الديمقراطية لليهودية وليس العكس.

يرى مركز أبحاث "عدالة" وهو المركز القانونى لحقوق الأقلية العربية فى اسرائيل أن قانون أساس القومية يقع ضمن حدود المحظورات المطلقة بموجب القانون الدولى، وبالتالى فهو غير شرعى كقانون استعمارى له خصائص الفصل العنصرى (أبرتهايد) فهو يضمن طابع إسرائيل كدولة دينية، ويمنح امتيازات لليهود فقط ويرسخ التمييز العنصرى ضد الفلسطينيين المواطنين فى إسرائيل(عرب ٤٨)، ورغم أن الممارسات التمييزية ضد العرب قائمة فعلاً منذ عام ١٩٤٨ إلا أن القانون يضفى الشرعية على الإقصاء والعنصرية وعدم المساواة بين جميع السكان ويحول الممارسة غير المقبولة إلى تعبير عن مبدأ سيادة القانون[٥٥]. وفى ذات السياق، يعتقد ٤٥٪ من الإسرائيليين أن الديمقراطية فى الدولة تتعرض لخطر حقيقى بينما ينفى ذلك ٢٥٪ فقط. ويرى ٧٢٪ من اليسار أن الديمقراطية فى خطر، ويتفق معهم ٢٣٪ من اليمين و٦٥٪ من العرب وفقاً لمؤشر الديمقراطية الذى يعده المركز الإسرائيلى للديمقراطية كل عام من خلال استطلاعات الرأى وهو مركز بحثى مستقل. إن الشعور بالخطر الذى يتهدد الديمقراطية الإسرائيلية مصدره العديد من التطورات الملفتة التى حدثت فى العقد الأخير وعلى رأسها تشريع قوانين تمس الديمقراطية كطرح مشروع قانون القومية وإن كانت فى بعض الأحيان لدوافع أمنية. وما يجعل الديمقراطية الإسرائيلية (المزعومة) فى خطر، ليس التبادل السلمى للسلطة، ولا القبول بالتعددية، وإنما محاولة المساس بفصل

السلطات الثلاث والمحاولات المتكررة للمساس بالمحكمة العليا، بذريعة أنها غير منتخبة[٥٦].

رابعًا: المواقف بشأن إقرار القانون

١- المواقف داخل إسرائيل وفى الأرض المحتلة:

أشاد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بخطوة إقرار القانون باعتبارها لحظة حاسمة وذكر أنه "بعد ١٢٢ عامًا من إعلان تيودور هيرتزل لرؤيته[٥٧]، حددنا بهذا القانون مبدأ وجودنا الأساسى"[٥٨]. وعمم نتنياهو ورقة رسائل على وزرائه ليستخدموها خلال المقابلات الصحفية حول قانون القومية، وادعى نتنياهو أنه "لن يتم المس باللغة العربية" وأن "القانون ضرورى"، كما زعم أن "الكثير من البنود فى القانون تظهر فى دساتير دول ديمقراطية غربية مختلفة". وجاء فى ورقة نتنياهو أن "إسرائيل هى الدولة القومية للشعب اليهودى. وهذا المبدأ الأساسى يظهر فى كل الوثائق الأساسية الوطنية والدولية المتعلقة بدولة إسرائيل، من وعد بلفور، مروراً بكتاب تفويض الانتداب البريطانى وقرار التقسيم للأمم المتحدة وحتى وثيقة الاستقلال". وزعم أن "دولة إسرائيل تحرص على منح مساواة فى الحقوق الشخصية لجميع مواطنيها من دون فرق فى الدين والجنس والقومية والعرق وما إلى ذلك"، وإسرائيل هى "دولة يهودية وديمقراطية"، كذلك رأى نتنياهو أن قانون القومية هو قانون أساس يعتبر فى إسرائيل بمثابة قانون دستورى، لا يتناقض مع "قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته"[٥٩]. وأن "تنظيم استخدام اللغة العربية فى المؤسسات الحكومية سيكون بموجب قانون". ويرى المستشار القضائى افيخاى ماندلبليت أن القانون "لا ينتهك حقوق الأقليات فى البلاد، لأنه لا يلغى قوانين الأساس شبه الدستورية السابقة التى تضمن المساواة"[٦٠]، كما رحب رئيس الكنيست يولى أدلشتاين بالتصديق على

القانون، وغرد على تويتر "التاريخ يُكتب فى تصديق الكنيست على قانون القومية الذى يضمن أن إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودى، والنشيد الوطنى والعلم الصهيونى والحق بالاستيطان سيكون مضمونًا لأجيال"[٦١]. يلفت النظر أنه رغم ادعاءات نتنياهو إلا أن القانون أثار انقساماً سياسياً حاداً فى الداخل الإسرائيلى؛ فوفقًا لمؤشر السلام الذى تجريه جامعة تل أبيب ٥٢٪ فقط من الإسرائيليين اليهود يعتقدون أنه من المهم تمرير قانون الدولة القومية فى هذا الوقت، ويعتقد أكثر من نصف المستطلع رأيهم أن القانون يجب أن يتضمن النص على المساواة بنسبة (٦٠٪)[٦٢]. فهذا القانون يعد مادة خصبة لمن يحاولون انتقاد إسرائيل وتقويض مكانتها الدولية مثل نشطاء حركة المقاطعة "BDS"[٦٣].

فيما يخص الجانب الفلسطينى أدانت الرئاسة الفلسطينية قانون القومية، وأكد الرئيس محمود عباس أن "القدس هى عاصمة دولة فلسطين الأبدية، ولن يكون هناك سلام ولا أمن ولا استقرار لأحد بدونها، ولن يسمح لأحد بالتفريط فيها أو تجاوزها" معتبراً أن القانون يكشف الوجه العنصرى للاحتلال الإسرائيلى ومخالفته لكل قرارات الشرعية الدولية[٦٤]. وطالب المجلس الوطنى الفلسطينى أحد عشر اتحاداً وجمعية برلمانية إقليمية ودولية وعلى رأسها الاتحاد البرلمانى الدولى إدراج البرلمان الإسرائيلى كبرلمان عنصرى ومعادٍ للديمقراطية وحقوق الإنسان[٦٥]. وكما سبقت الإشارة غضب النواب العرب فى الكنيست ووصفوا القانون بأنه عنصرى ويؤسس للفصل العنصرى، ورد رئيس الكنيست بإخراجهم من القاعة[٦٦]. وشارك وفد من أعضاء الكنيست عن "القائمة العربية المشتركة" فى اجتماعات بمقر الاتحاد الأوروبى فى بروكسل قبل إقرار القانون بهدف حث دول الاتحاد على التصدى له قبل

تمريره، كما شاركوا فى سلسلة من اللقاءات والاجتماعات كممثلين للسكان العرب فى إسرائيل أمام المجتمع الدولى[٦٧]. وتعالت الأصوات فى المجتمع العربى حيث دعا عدد من الناشطين السياسيين القائمة المشتركة إلى تقديم استقالة جماعية من الكنيست احتجاجاً على سن القانون[٦٨]. وقدمت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية فى إسرائيل شكوى للأمم المتحدة ضد قانون القومية وهى كيان سياسى لا حزبى، أقيم عام ١٩٨٢ بهدف تركيز العمل السياسى للفلسطينيين فى إسرائيل، وبناء على ذلك أعلن مفوض الأمم المتحدة لحقوق الأقليات فرديناند دى فيرانس أنه سيفتح تحقيقاً فى موضوع قانون القومية[٦٩].

من ناحية أخرى، قام نواب الكنيست العرب فى القائمة العربية المشتركة، وبعض قادة الدروز[٧٠]، والبدو، وأعضاء جمعيات حقوقية، وأكاديميين، وحزب ميريتس بتقديم عدة التماسات ضد القانون إلى المحكمة العليا لأنه يخالف قاعدة النظام القانونى الإسرائيلى بالإضافة الى وثيقة الاستقلال عبر ترسيخ عدم المساواة بين المواطنين ويخلق تمييزاً مبنيًا على العرق، ويقصى حوالى ٢٠٪ من مواطنى البلاد[٧١]. وتبدو المفارقة أن بعض أعضاء الكنيست مثل النائب أكرم حسون عضو حزب كولانو قدم التماساً ضد قانون القومية استند فيه إلى نصوص وثيقة الاستقلال وكذلك قانون أساس كرامة الإنسان وحريته، حيث أكدت- كما سبقت القول- على المساواة للجميع سكان إسرائيل بغض النظر عن الدين أو العرق أو الجنس واحترام حقوق الأقليات مما يكسب ذلك الالتماس حجة قانونية عند نظر المحكمة له بينما رفض أعضاء القائمة العربية المشتركة الاستناد إلى أى قانون إسرائيلى لأنهم لا يعترفون أصلاً بوثيقة استقلال اسرائيل ويعتبرونها نكبة على الفلسطينيين[٧٢].

وقد حذرت وزيرة القضاء الإسرائيلية أييليت شاكيد قضاة المحكمة العليا من التدخل فى قوانين الأساس وتحديداً قانون القومية بادعاء أن تدخلهم خطير ومن الممكن أن يؤدى إلى انهيار أسس الحكم القائمة ومبدأ فصل السلطات[٧٣] مما يعد سابقة خطيرة فى تدخل السلطة التنفيذية فى أعمال القضاء. جدير بالذكر أنها المرة الأولى التى ستناقش فيها المحكمة العليا إمكانية إلغاء قانون أساس بادعاء أنه غير دستورى، وعلى المحكمة أن تتدخّل لإلغائه، فى حين أن المحكمة العليا ألغت سابقاً قوانين عادية فقط[٧٤].

لقد شارك ما يقرب من ٥٠ ألف متظاهر – وفق تقديرات وسائل إعلام إسرائيلية– من العرب والدروز واليهود فى مسيرة داخل تل أبيب ضد القانون بعد إقراره[٧٥]، وقد رفعوا لافتات مدونًا بها "فليسقط قانون القومية" و"نعم للمساواة". وأقاموا منبراً خطابياً تحدث من خلاله أعضاء كنيست ونشطاء ومواطنون[٧٦]، ورفع بعض المشاركين الأعلام الفلسطينية، مما جعل نتنياهو يكتب على تويتر بأن رفع العلم الفلسطينى والتلويح به فى مظاهرة ضد قانون القومية فى تل أبيب هو أفضل دليل على ضرورة تشريع قانون القومية[٧٧] وهو رد يبين مدى قدرة نتنياهو على تطويع الأحداث لتحقيق مصالحه، كما اندلعت مظاهرة أخرى فى حيفا[٧٨]. يسترعى الانتباه مشاركة الدروز فى إسرائيل لأول مرة فى تاريخهم فى المظاهرات احتجاجاً على القانون لأنه يجعلهم مواطنين من الدرجة الثانية، وهم الأقلية الأكثر اندماجًا فى المجتمع الإسرائيلى ويخدم العديد منهم فى جيش الاحتلال ويشغلون مناصب مسئولين فى الدولة، وبلغ عددهم فى نهاية عام ٢٠١٧ حوالى ١٤١ ألف شخص بنسبة ١،٦٪ من سكان إسرائيل وفقاً لنشرة دائرة الإحصاء العامة الإسرائيلية[٧٩]. لقد خطب الزعيم الروحى للدروز الشيخ موفق طريف فى كلمته للمتظاهرين "ما من أحد يمكنه

أن يعظنا عن الولاء، والمدافن العسكرية تشهد على ذلك برغم إخلاصنا المطلق لا ترانا الدولة متساوين"[٨٠]، ومن ثم عقد نتنياهو سلسلة لقاءات مع زعامات الدروز ليبلغهم أنه "لا يوجد شيء فى القانون يتعارض مع حقوقهم كمواطنين متساوين داخل إسرائيل، ولا يوجد شيء يمكن أن يمس بالوضع الخاص للطائفة الدرزية[٨١]. ومن المتوقع اتجاه حكومة نتنياهو لاستمالة الدروز برفع المخصصات المالية والمنافع الاقتصادية لهم أو صدور عدة تشريعات تعزز المكانة المتميزة لهم داخل اسرائيل.

من زاوية أخرى، يرى معهد دراسات الأمن القومى الإسرائيلى أن نشاط الاحتجاج على الأرض كان محدودًا للغاية فقد نُظمت عدة مظاهرات صغيرة فى عدد من المواقع بمبادرة من لجنة المتابعة العليا وشعر الساسة العرب بأن الإقبال على هذه الاحتجاجات هزيل، ومن الناحية العملية لم تقدم المظاهرة التى اندلعت فى تل أبيب والتى كان لها عدد كبير من المشاركين– بما فى ذلك عدد كبير من اليهود– فرقاً كبيراً فى الوضع العام[٨٢].

٢-المواقف على المستويين الإقليمى والدولى:

أدانت عدة دول ومنظمات دولية إقرار القانون فيما يلى أبرزها:

أ– المستوى الإقليمى:

أدانت وزارة الخارجية المصرية القانون وأصدرت بياناً جاء به "إن مصر ترفض القانون لتداعياته التى تكرس مفهوم الاحتلال والفصل العنصرى وتقوض من فرص تحقيق السلام والوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وينطوى على "آثار محتملة على حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وهو حق ثابت نصت عليه مقررات الشرعية الدولية"[٨٣]. أما الأزهر فقد ندد بالقانون في بيانه ووصفه بأنه "خطوة تنم عن عنصرية بغيضة"، وشدد على أن "فلسطين

ستبقى عربية، وهى حق أصيل غير قابل للتصرف، لشعبها العربى على اختلاف أديانه وطوائفه"[٨٤]. أما دول مجلس التعاون الخليجى فأصدرت بياناً مشتركاً وأكد المجلس فى بيانه على أن القانون عنصرى و"يجسد نظام العنصرية والتمييز ضد الشعب الفلسطينى، والإصرار الإسرائيلى على طمس هويته الوطنية وحرمانه من حقوقه المدنية والإنسانية المشروعة فى وطنه المحتل"[٨٥]. كذلك أدان المتحدث باسم الرئاسة التركية القانون واعتبره خطوة عنصرية تدفع باتجاه محو الشعب الفلسطينى من وطنه الأم بمسوغ قانونى[٨٦]، ونددت الخارجية الإيرانية أيضاً بالقانون وعلقت أنه يعد تأكيداً جديداً على طبيعة هذا الكيان العنصرية على مدى ٧٠ عاماً[٨٧]. وترى الورقة أنه لا يمكن فهم الموقف الإيرانى من القانون بمعزل عن العداء الإسرائيلى الإيرانى خاصة بعد حث إسرائيل للولايات المتحدة على الانسحاب من الاتفاق النووى مع إيران، بينما الموقف التركى قد يكون مدفوعاً بالتنافس الإقليمى بينهما على النفوذ وسعى تركيا فى ظل حكم أردوغان لتحسين صورتها وكسب تعاطف العالم الإسلامى معها فلديها شراكة اقتصادية واسعة مع إسرائيل[٨٨]، بمعنى آخر توظيف كل من إيران وتركيا التنديد بالقانون فى إطار تحقيق مصالحهما والتنافس مع إسرائيل وليس لدوافع حقيقية بدعم القضية الفلسطينية.

فيما يتعلق بالمنظمات أدانت الأمانة العامة للجامعة العربية مصادقة الكنيست على القانون، وذكرت أنه "يجعل من دولة الاحتلال الإسرائيلى دولة يهودية، فى خطوة جديدة لضم الضفة الغربية لتكريس العنصرية وشرعنة الأبارتايد، وممارسة التطهير العرقى، ذلك النهج الذى دأبت عليه سلطات الاحتلال، بما يؤكد استمرار تصرفها وكأنها دولة فوق القانون، وطالب بيان الجامعة "بضرورة اضطلاع المجتمع الدولى، ممثلاً بدوله ومنظماته،

بمسؤولياته من خلال الضغط على إسرائيل، عبر رفع الحصانة عنها وإلزامها بتطبيق قرارات الشرعية الدولية، ومساءلتها ومحاسبتها على انتهاكاتها الممنهجة"[٨٩]. أما منظمة التعاون الإسلامى فقد أدانت القانون واعتبرته تحدياً صارخاً لإرادة المجتمع الدولى وقوانينه وقراراته الشرعية وتكريس للفكر الاستيطانى الإسرائيلى وسياسات الاحتلال القائمة على التطهير العرقى[٩٠].

ب- المستوى الدولى:

سادت حالة من التوتر بين إسرائيل والاتحاد الأوروبى على خلفية قيام سفير الاتحاد لدى تل أبيب لارس فابورغ أندرسون بإجراء نقاشات مع نواب بالكنيست لمحاولة حثهم على التصويت ضد قانون القومية قبيل مناقشته، وقد وصفه سفير الاتحاد الأوربى بأنه "يحمل رائحة عنصرية"، ومن ثم شن بنيامين نتنياهو هجومًا حادًا واتهم الاتحاد الأوروبى بتمويل منظمات وجمعيات تعمل ضد المصالح الإسرائيلية، كما استدعى السفير أندرسون لتوبيخه[٩١]. وبالتالى أعلن الاتحاد الأوروبى رفضه التدخل فى مسألة قانون القومية باعتباره شأناً إسرائيلياً داخلياً وأكد احترامه للنقاش الدائر فى إسرائيل حول القانون. وقد أوضحت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبى فيديريكا موغيرينى أن قانون القومية هو الطريقة التى اختارتها إسرائيل لتحديد نفسها ومع ذلك سيراقب الاتحاد انعكاسات تطبيقه[٩٢].

خاتمة

تخلص الورقة إلى أن قانون القومية يسعى لتمهيد الطريق أمام تصفية القضية الفلسطينية بشرعنة الأوضاع الناتجة عن الاحتلال فهو ينكر على الفلسطينيين حق تقرير المصير فى وطنهم، وينفى حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وعلى الجانب الآخر، يشجع هجرة اليهود فقط من أى دولة، ويضفى الشرعية على معاملة فلسطينى ٤٨ كمواطنين من الدرجة الثانية. ويخلو من النص على أن

إسرائيل دولة ديمقراطية إلى جانب كونها يهودية مما يعنى عملياً أن المحاكم الإسرائيلية لا تستطيع منح العرب حقوقًا كاملة إن اشتكوا من التمييز ضدهم، ومن الضرورى استمرار الجهود الدبلوماسية لمواجهة تلك التداعيات والضغط من أجل تعديله لأن من المستبعد إلغاءه مما يتطلب جهداً كبيراً لتنسيق المواقف وتوفير الأغلبية الخاصة بالكنيست، ورغم صعوبة تحقق ذلك عملياً فى ضوء الانقسام الفلسطينى إلا أنه يمكن إلقاء الضوء على وسائل المواجهة كما يلى:

- الاستجابة لجهود المصالحة برعاية مصر وإنهاء الانقسام الفلسطينى وتمكين حكومة الوحدة الوطنية من ممارسة عملها فى غزة لمواجهة خطر تصفية القضية الفلسطينية.
- قيادة معركة دبلوماسية فى المحافل الدولية لشرح خطورة القانون وتقويضه للحقوق الفلسطينية وتنسيق المواقف مع الدول العربية والإسلامية، وحتى وإن تقاعس المجتمع الدولى بسبب التحالفات الإسرائيلية الواسعة مع الدول الكبرى فعلى الأقل يتم فضح ممارستها وتشويه سمعتها فى المجتمع الدولى.
- السعى لتفعيل قرار الجمعية العامة رقم (٣٣٧٩) الذى ينص على أن الصهيونية هى شكل من أشكال العنصرية والتمييز يجب مقاومتها لما تشكله من خطر على السلم والأمن الدوليين، وقد أُلغى هذا القرار نتيجة ضغط سياسى مارسته إسرائيل لتشارك فى مؤتمر مدريد العام ١٩٩١[٩٣] لكن يبقى الرهان على إعادة تفعيله ممكناً.
- تقديم ملف بالانتهاكات الإسرائيلية الجديدة بحق الفلسطينيين إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية والضغط الدبلوماسى لملاحقتها قضائياً وعدم إفلاتها من العقاب، وجدير بالذكر أن المحكمة رفضت

التحقيق من قبل لأن الوضع القانونى للسلطة الفلسطينية لا يسمح لها بذلك، إلا أنه عقب حصول السلطة الفلسطينية على صفة دولة مراقب غير عضو بالأمم المتحدة انضمت إلى المحكمة الجنائية الدولية عام ٢٠١٥، وينبغى الإشارة إلى أن إسرائيل مثل الولايات المتحدة ليست من الدول الموقعة على اتفاقية روما لكن يمكن أن يواجه مواطنوها تهماً بارتكاب جرائم فى الأراضى الفلسطينية وأن تتم محاكمتهم فى لاهاى[٩٤].

المراجع

١- رائد دحبور، الصهيونية وجدلية التنوع الفكرى طبيعة الجذور الفكرية لليمين الصهيونى، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطينى للدراسات الإسرائيلية، العدد ٦٩، مارس ٢٠١٨، ص ٦٦.

٢- رياض الأسصل، تصريح بلفور دراسة تحليلية لمدلول النص فى ضوء الحقائق التاريخية:
https://www.alaqsa.edu.ps/site_resources/aqsa_magazine/files/531.pdf

٣- خالد عايد، العلاقة الأردنية- الفلسطينية: ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مج ٦، العدد ٢٤، خريف ١٩٩٥، ص ٨٩.

٤- موجز لتاريخ القضية الفلسطينية، منظمة الأمم المتحدة:
https://www.un.org/unispal/ar/history/

٥- الكنيست يقر قانون "القومية" المثير للجدل، ١٩ يوليو ٢٠١٨:
https://www.skynewsarabia.com/video/1165533

٦- قانون لإبقاء الأسرى خلف القضبان وآخر لمكافحة الهوية الفلسطينية، القدس العربى، ٦ نوفمبر ٢٠١٨.

٧- قانون القومية: كم مرة سوف يعلنون قيام إسرائيل؟ ٢٤ يوليو ٢٠١٨.
https://www.arab 48.com

٨- طيبى وردة، المبادئ العامة لقانون الاحتلال الحربى وتطبيقاتها فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، مجلة جيل حقوق الانسان، العدد ٢٧، فبراير ٢٠١٨، ص ١٣٤.

٩- قرار مجلس الأمن حول الاستيطان الإسرائيلى فى فلسطين رقم ٢٣٣٤:
https://www.palestinepnc.org/news/item/2334-195

١٠- وزارة الخارجية الإسرائيلية:
http://mfa.gov.il/MFAAR/InformationaboutIsrael/GovernmentInIsrael/Pages/basic20%laws.aspx

١١- اقتراح قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودى، مركز عدالة، ١٦ يوليو ٢٠١٨:
https://www.adalah.org/ar/content/view/9571

١٢- آفى ديختر:
https://www.madarcenter.org
١٣- قانون القومية تكريس لليهودية وطمس للهوية الفلسطينية، ١٢ مايو ٢٠١٧:
http://alkhaleejonline.net
١٤- الحقيقة وراء سقوط حكومة نتنياهو، ١٣ ديسمبر ٢٠١٤:
https://arabic.cnn.com/middleeast/13/12/2014/opinion-allon-netanyahu
government-collapse
١٥- مشروع قانون القومية المطروح يثير عاصفة قومية، ١٠ يوليو ٢٠١٨:
https://www.i24news.tv/ar/أخبار/middle-east/180710-179129
١٦- التوصل لاتفاق على مشروع قانون القومية فى الائتلاف الحكومى، ١٥ يوليو ٢٠١٨:
https://www.i24news.tv/ar/أخبار/middle-east/180715-179517
١٧- مدار يستعرض قانون القومية الذى اقره الكنيست:
http://www.wattan.tv/ar/news/259055.html
١٨- براء زيدان وربيع الدنان، قانون الدولة القومية اليهودية ٢٠١٨، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٨، ص ص ١٥-١٨.
١٩- انطوان شلحت، تعزيز إسرائيل كـ"غيتو يهودى أرثوذكسى": تفاقم مظاهر تديين الحيّز الإسرائيلى العام، المركز الفلسطينى للدراسات الإسرائيلية، ٢ يناير ٢٠١٨:
https://www.madarcenter.org
٢٠- حكومة نتنياهو الجديدة بأغلبية ضيقة،٧ مايو ٢٠١٥:
https://arabic.rt.com/features/ 782298/
٢١- أعضاء كنيست من الطائفة الدرزية يتقدمون باستئناف ضد "قانون القومية" العنصرى، ٢٢ أغسطس ٢٠١٨:
http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=38Zttca824300900511a38Zttc
٢٢- الكنيست الإسرائيلى يتبنى مشروع قانون الدولة القومية اليهودية والاتحاد الأوروبى يبدى قلقه، ١٩ يوليو ٢٠١٨:
http://gate.ahram.org.eg/News/1992530.aspx
٢٣- تصديق الكنيست الإسرائيلى على قانون القومية يُكرس العنصرية ضد الفلسطينيين، ١٩ يوليو ٢٠١٨:
http://www.azhar.eg/observer/details

٢٤- أنيس فوزى قاسم، قانون الدولة القومية للشعب اليهودى المعنى والمغزى، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ١١٧ شتاء ٢٠١٩، ص ٢٨.
٢٥- المرجع السابق، ص٣٧.
٢٦- هنيدة غانم وآخرون، فى معنى دولة يهودية، رام الله، المركز الفلسطينى للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١١، ص ص ١٥- ١٧.
٢٧- عبدالله محمود الصوالحة، الدين والدولة فى إسرائيل دراسة فى ثنائية اليهودية والديمقراطية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٤، ص ص ٢٤١ -٢٤٢.
٢٨- حسن جبارين وسهاد بشارة، قانون أساس القومية وأبعاده الدستورية الجديدة، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ١١٧ شتاء ٢٠١٩، ص ٧١.
٢٩- نص قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية:
http://rawabetcenter.com/archives/56761
٣٠- القرار ٤٧٦ (١٩٨٠) القدس، مركز المعلومات الوطنى الفلسطينى:
http://www.wafainfo.ps/ar_page.aspx?id=7242
٣١- الجمعية العامة تنظر فى مشروع قرار حول وضع القدس، منظمة الأمم المتحدة، ٢١ ديسمبر ٢٠١٧:
https://news.un.org/ar/story/375582/12/2017
٣٢- الكنيست الإسرائيلى يصادق على قانون الدولة القومية اليهودية، ١٩ يوليو ٢٠١٨:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-44881325
٣٣- عبد الحميد صيام، قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ حول الاستيطان من الناحيتين القانونية والسياسية، القدس العربى، ١ يناير ٢٠١٧.
٣٤- رئيس البرلمان العربى يطالب مجلس الأمن بتطبيق القرار ٢٣٣٤ الخاص بتجريم الاستيطان فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، موقع البرلمان العربى، ٧ فبراير ٢٠١٧:
https://ar-pr.org/index.php
٣٥- أنيس فوزى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.

٣٦- قانون أساس القومية، مركز عدالة:
https://www.adalah.org/uploads/uploads/.pdf
انظر أيضاً: الصيغة النهائية لقانون القومية، ١٨ يوليو ٢٠١٨:
https://www.arab48.com
٣٧- صبرى جريس، قانون القومية: المطلوب حماية للفلسطينيين، ١٩ أغسطس ٢٠١٨:
https://www.arab48.com
٣٨- التحقيق مع نتنياهو يطرح تساؤلات فى الداخل والخارج:
https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN1GE26Q
٣٩- من هو بينى غانتس الذى يتحدى بنيامين نتنياهو؟ ٣١ يناير ٢٠١٩:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-47070796
٤٠- جانتس: سأعمل على تعديل "قانون القومية، ١٤ يناير ٢٠١٩:
https://www.arab48.com
٤١- نتنياهو: إسرائيل دولة للشعب اليهودى حصرا، ١٠ مارس ٢٠١٩:
https://arabic.rt.com/world
٤٢- ترامب يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ويأمر بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إليها، ٦ ديسمبر ٢٠١٧:
https://www.france24.com/ar/-20171206
٤٣- إدارة ترامب توقف مساعداتها للمستشفيات الفلسطينية فى القدس، ٩ سبتمبر ٢٠١٨:
http://www.alhayat.com/article/4602158
٤٤- اقتراح قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودى، ١٦ يوليو ٢٠١٨:
https://www.adalah.org/ar/content/view/9571
٤٥- صبرى جريس، مرجع سابق:
https://www.arab48.com
٤٦- د. طارق فهمى، قانون الدولة القومية رسالة إسرائيل للعالم، ٢١ يوليو ٢٠١٨:
https://www.amad.ps/ar/Details/247861
٤٧- "قانون القومية العنصرى: تفاصيل خطة نتنياهو للكذب والتضليل:
https://www.arab48.com
٤٨- القدس مُحتلة وقرار ترامب يخالف الشرعية الدولية، ٨ ديسمبر ٢٠١٧:
https://www.albayan.ae/one-world/arabs/1.3124813-08-12-2017
٤٩- طارق فهمى، ندوة تطورات الأوضاع فى القضية الفلسطينية بالقدس، لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة، ٧ فبراير ٢٠١٨.

٥٠- إسرائيل تصادق على بناء ٢٢٠٠ وحدة استيطانية بالضفة، ٢٧ ديسمبر ٢٠١٨:
http://alkhaleejonline.net
٥١- الاحتلال يفتتح شارع الابرتهايد فى القدس والخارجية الفلسطينية تدين الصمت الدولى، ١١ يناير ٢٠١٩:
https://www.alghad.tv -
٥٢- اقتراح قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودى، ١٦ يوليو ٢٠١٨، ص ٤.
https://www.adalah.org/ar/content/view/9571
٥٣- عماد أبوعواد، قراءة في كتاب مؤشر الديمقراطية الإسرائيلى، مركز رؤية للتنمية السياسية، ١٦ إبريل ٢٠١٨، ص ١١:
http://dconfig.azureedge.net/GlobalResources/13/Resources/Files/202 20% كتاب 20% قراءة.pdf
٥٤- قانون القومية: كم مرة سوف يعلنون قيام إسرائيل ٢٤ يوليو ٢٠١٨:
https://www.arab48.com
٥٥- قانون أساس القومية، المركز القانونى لحقوق الأقلية العربية فى اسرائيل، ٢ أغسطس ٢٠١٨:
https://www.adalah.org/ar/content/view/9571
٥٦- عماد أبو عواد، مرجع سابق، ص ٩:
http://dconfig.azureedge.net/GlobalResources/13/Resources/Files/202 20% قراءة 20% كتاب فى.pdf
٥٧- مؤسس الحركة الصهيونية الحديثة وهدفها الأساسى إقامة دولة لليهود فى فلسطين وقد أقام هرتزل أول مؤتمر صهيونى عالمى سنة ١٨٩٧، وأصدر كتابه الشهير الدولة اليهودية الذى أكسبه أنصاراً مما شجعه على إقامة أول مؤتمر صهيونى فى بازل بسويسرا.
٥٨- الكنيست الإسرائيلى يصادق على قانون الدولة القومية اليهودية، مرجع سابق:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-44881325
٥٩- قانون القومية العنصرى: تفاصيل خطة نتنياهو للكذب والتضليل، مرجع سابق:
https://www.arab48.com

٦٠- المستشار القضائى يقول إن قانون الدولة القومية لا يمس بالحقوق الأساسية للأقليات فى البلاد، ٣ سبتمبر ٢٠١٨.

http://ar.timesofisrael.com

٦١- تصديق الكنيست الإسرائيلى على قانون القومية يُكرس العنصرية ضد الفلسطينيين، مرجع سابق:

http://www.azhar.eg/observer/details

62- 60% of Israelis Think the New Nation-State Law Should Have Included Equality, July 31, 2018.
https://en.idi.org.il/articles/24311

63- Baruch, Pnina Sharvit, INSS Insight No. 1080, August 1, 2018
http://www.inss.org.il/publication/ramifications-nation-state-law-israeli-democracy-risk/

٦٤- قانون القومية اليهودية وعد بلفور جديد لإسرائيل، ٢١ يوليو ٢٠١٨، للمزيد:

https://www.tahrirnews.com/posts/901897

٦٥- بيان للمجلس الوطنى الفلسطينى يطالب فيه الاتحاد البرلمانى الدولى إدراج الكنيست الإسرائيلى كبرلمان عنصرى ومعادٍ للديمقراطية وحقوق الإنسان، ٢١ فبراير ٢٠١٨:

https://tinyurl.com/y833z65c

٦٦- النواب العرب فى الكنيست الصهيونى يمزّقون قانون القومية، ١٩ يوليو ٢٠١٨:

https://www.nbn.com.lb

٦٧- قانون القومية يثير أزمة جديدة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبى، ١٣ يوليو ٢٠١٨:

https://www.eremnews.com/news/world/1413860

٦٨- اجتماع طارئ للقائمة المشتركة: استقالة جماعية من الكنيست؟، ٢٩ يوليو ٢٠١٨:

https://www.arab48

٦٩- الأمم المتحدة تفتح تحقيقا فى قانون "القومية" الاسرائيلى، ٥ أغسطس ٢٠١٨:

https://www.albawaba.com/ar

٧٠- أعضاء كنيست من الطائفة الدرزية يتقدمون باستئناف ضد قانون القومية العنصرى، ٢٢ أغسطس ٢٠١٨:

http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=38Zttca824300900511a38Zttc

٧١- مؤسسات عربية تلجأ إلى محكمة إسرائيل العليا ضد قانون القومية اليهودية، ٧ أغسطس ٢٠١٨:

https://www.france24.com/ar/مؤسسات-20180807

٧٢- تصريح النائب اكرم حسون، ٢٧ يوليو ٢٠١٨:
https://www.youtube.com/watch?v=Yx9i8jC1jzw
٧٣- شاكيد تحذر العليا من التدخل فى "قانون القومية"، ٩ أكتوبر ٢٠١٨:
https://www.arab48.com
٧٤- مرزوق الحلبى، محكمه العدل العليا فى اسرائيل من الفاعليه القضائية إلى الدفاع عن نفسها، مجلة قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطينى للدراسات الإسرائيلية، العدد ٥٩، ديسمبر ٢٠١٥، ص ص ١٥-١٧.
٧٥- آلاف الدروز يحتجون فى تل أبيب على قانون القومية، ٤ أغسطس ٢٠١٨:
https://arabic.rt.com/world
٧٦- الآلاف يتظاهرون فى تل أبيب ضد مشروع قانون القومية، ١٥ يوليو ٢٠١٨:
https://www.i24news.tv/ar/أخبار/middle-east/179476
٧٧- تل أبيب: مظاهرة حاشدة للمتابعة ضد قانون القومية:
https://www.arab48.com/
٧٨- مظاهرة ضد قانون القومية أمام بلدية حيفا:
https://www.arab48.com/
٧٩- الدروز فى إسرائيل، ٠٨ أغسطس ٢٠١٨:
https://www.al-masdar.net
انظر أيضاً:
https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2017/09/19-.html
٨٠- دروز إسرائيل يحتجون على قانون الدولة القومية لليهود، ٤ أغسطس ٢٠١٨:
https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN1KP٠QY
٨١- دروز إسرائيل يحتجون على قانون الدولة القومية، ٤ أغسطس ٢٠١٨:
https://www.alhurra.com.html
82- Matza, Doron& others, The Arab Society in Israel and the Nation State Law, INSS Insight No. 1087, August 22, 2018, p. 3.
٨٣- بيان وزارة الخارجية بشأن قانون القومية:
https://www.mfa.gov.eg/Arabic/Pages/default.aspx
٨٤- مصر ترفض قانون "القومية الإسرائيلى، ٢١ يوليو ٢٠١٨:
https://www.skynewsarabia.com/middle-east

٨٥- مصر والدول الخليجية تدين قانون الدولة القومية اليهودية وتصفه بالعنصرى، ٢٢ يوليو ٢٠١٨:
https://www.france24.com/ar/-20180722
٨٦- الرئاسة التركية تدين قانون القومية الإسرائيلى، ٢٨ أغسطس ٢٠١٨:
https://arabic.sputniknews.com/world
٨٧- إيران تدين قانون القومية وتؤكد أن سياسة التهويد تزعزع الاستقرار، ١٢ يوليو ٢٠١٨:
https://paltoday.ps/ar/post
٨٨- تبادل تجارى بين تركيا وإسرائيل بالمليارات وأردوغان يصفها بدولة الارهاب، ١٥ مايو ٢٠١٨:
https://www.zamanarabic.com/
٨٩- الجامعة العربية تدين قانون "القومية" بإسرائيل،١٩ يوليو ٢٠١٨:
https://al-ain.com/article/the-arab-league-condemns-israel-racist-law
انظر أيضاً: الجامعة العربية تدين المصادقة على قانون القومية وتعتبره باطلاً:
https://aawsat.com/home/article/1337196/
٩٠- التعاون الإسلامى تدين إقرار ما يسمى قانون القومية الإسرائيلى، ٢٠ يوليو ٢٠١٨:
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2737962
٩١- قانون القومية يثير أزمة جديدة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبى، ١٣ يوليو ٢٠١٨:
https://www.eremnews.com/news/world/1413860
٩٢- الاتحاد الأوروبى يخيب آمال المشتركة ويرفض مناقشة قانون القومية، ٥ سبتمبر ٢٠١٨:
https://akka.ps/post/6952
٩٣- نور أبو عيشة وآخرون، سبل مواجهة قانون القومية الإسرائيلى، المركز الفلسطينى لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية:
http://www.masarat.ps/article
٩٤- فلسطين تنضم رسمياً للمحكمة الجنائية الدولية، ١ إبريل ٢٠١٥:
https://arabic.rt.com/news

Israeli National Law and its Political Implications
Hanan Abu Sekin

The Knesset passed the Basic Law, Israel is the national state of the Jewish people, in July 2018 after a great raged debate between the various political actors. The adoption of that law made a wave of opposition inside and outside of Israel, because it deals with controversial issues and contains articles that are rejected by many outside the governmental coalition.

The study discusses this in four parties: First: the policies of the Israeli Knesset and the stripping Palestinians off rights. Second: the content of the National Law and the stages of its Legislation; third: the implications of the National Law; Fourth: Stances of the adoption of the law.